

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٢ محرم سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ٢٥ آب سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٦٨

الفهرس

صفحة	
١٦٠١	مجلس الاعيان
١٦٠٢	وكالات الوزراء
١٦٠٢	الموظفون
١٦٠٤	مجلس التعليم العالي
١٦٠٥	الجنسية الاردنية
١٦٠٦	الاستهلاك
١٦٠٨	الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٦٢٩	تشجيع الاستثمار
١٦٣١	اعفاء من الضريبة الانتاكية
١٦٣١	اعفاء من رسوم الاستيراد
١٦٣١	خفض السلع المستوردة المبالة للمنتجات المحلّة الى رسوم تساوي رسوم سى رسوم من هذه المنتجات المحلّة
١٦٣٢	قراران صادران عن وزير التكوين
١٦٣٣	امر دفاع صادر عن وزير التكوين
١٦٣٣	صدار سندات قرض لسلطة الكهرباء الاردنية
١٦٣٣	قرار صادر عن الحاكم العسكري العام
١٦٣٤	البنك المركزي الاردني
١٦٣٧	الاعلانات

مديرية الطابع النكرية

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٨/٨/٢٢

١٩٨٨/٨/٢٢

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

# نحو المسبق للفقهاء من المملكة العراقية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من الدستور  
نصدر اذنتها بما هو آت :-

## الحسين بن طلال

يعنى كل من :-

- ١ - معالي السيد حكمت المصري
- ٢ - معالي السيد وليد صلاح
- ٣ - معاذ السيد عبد الجيد شومان
- ٤ - معاذ السيد نايف الخريش

من عضوية مجلس الاعيان 'عبار' من تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢

١٩٨٨/٨/١٢

وزير الداخلية  
رجائي الدجاني

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

# نحو المسبق للفقهاء من المملكة العراقية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢٦ من الدستور  
نصدر اذنتها بما هو آت :-

## الحسين بن طلال

يعين الذوات التالية اساق ح. 'عضو' من 'جانب' الاعيان 'عبار' من تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ .

- ١ - دولة السيد 'احمد' عدلات
- ٢ - معالي السيد عائش الفاسز
- ٣ - معالي السيد نكلام الشراي
- ٤ - معاذ السيد جمال الخريش

١٩٨٨/٨/١٢

وزير الداخلية  
رجائي الدجاني

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل



## الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ الموافقة على منح الجنسية الأردنية إلى كـل من :-

- ١ - السيد سليمان خلف خضير العنزي
- ٢ - السيد صالح عشوى طرفة العنزي
- ٣ - السيد طلق شوكت المشعان العنزي

بمقتضى المادة الرابعة المعدلة بالمادة ٢ من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى المقترح من المادة التاسعة من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية إلى كـل من :-

- ١ - السيد عادل حسن عثمان حوراني
- ٢ - السيد فارس عبدالله مانسل خلفات
- ٣ - السيد حاتم سري درويش البسطامي

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ الموافقة على منح الجنسية الأردنية إلى كل من

- ١ - عطية عيفان مرزوق الفيثات
- ٢ - هليل محمد راضي العنزي
- ٣ - محمد ادعيم صوغان الفيثات
- ٤ - منوك محمد ضعيف الفيثات
- ٥ - شعلان عبدالله يحيى الجربا
- ٦ - خالد هليل محسن العنزي
- ٧ - مرضي عيفان مرزوق الفيثات

بمقتضى المادة الرابعة المعدلة بالمادة ٢ من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى المادة ١٥ من قانون الجنسية الأردنية المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على السماح لكل من :-

- ١ - السيد محمد زيدان عثمان الطويل
- ٢ - السيد محمد كابل صالح الصبح
- ٣ - السيد وضاح راضي عبدالهادي
- ٤ - السيد كساب عبدالله عبدالملك صباح وزوجته صبحية توفيق عبدالفتاح نمرعاوي .

بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية الألمانية .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى الفقرة ب من المادة التاسعة من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية إلى السيد يوسف عبدالله حداد .

## الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى المادة ١٩ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على التخلي عن استملاك وحيازة كل مساحة قطعة الأرض رقم ١١١٠ من الحوض رقم ٧ الجندويل من أراضي قرية وادي السير البالغة مساحتها ٣ دونات و ٥٩٣ مرسرا مربعا وذلك لعدم حاجة وزارة التربية والتعليم إليها .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ الموافقة على إبطال استملاك قطعة الأرض رقم ١ من الحوض رقم ٢١ حي رقم ٢ من أراضي معان المؤسفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي رقم ٦١٧١ تاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ والعدد ٧١٠٦ تاريخ ١٩٨٨/٣/٣١ بالاستناد إلى المادة ١١ من القانون المعدل لقانون الجنسية الأردنية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ .

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/١ بالاستناد إلى المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على ما يلي :-

أ - استملاك وحيازة ما مساحته دونا واحد من قطعة الأرض رقم ٦٦ من الحوض رقم ٢٠ المسماة من أراضي عجلون وما مساحته ١٢٥ مرسرا مرسرا من قطعة الأرض رقم ٥٧٥ من الحوض رقم ١ الداد من أراضي تفرنجة وما مساحته ١١٦٦ مرسرا مربعا من قطعة الأرض رقم ١٠٩ و ١٥٢ من الحوض رقم ١٠ عسرا شيف الله من أراضي عنجرة الموصوفة بجميع أراضي إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور رقم ٧١١٢ والنسب رقم ١٨٨١ تاريخ ١٩٨٨/٥/٨ لأغراض وزارة المياه والري بمنطقة المياه لغابات حظ الصرف الصحي في عجلون وعنجرة حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

ب - استملاك وحيازة ما مساحته ١٠٨١ دونا و ٢٤٥ مرسرا مربعا من الأحواض دوات الإرقام ١٠ أبو اللسن و ٣٢ خردية و ٣٥ مقل الشبع جميعها من أراضي قرية الشراة الجنوبية / محافظة معان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور رقم ٧١١٢ والنسب رقم ١٨٨١ تاريخ ١٩٨٨/٥/٨ لأغراض وزارة المياه والري لغابات مشروع زراعي القاسمية / أبو اللسن - حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

ج - استملاك وحيازة ما مساحته ١٥٦ دونا و ١٩٥ مرسرا مربعا من الحوض رقم ٢ مرج كبير الشبالي من أراضي قرية كبر ومن الحوض رقم ٣ أم الإبار الجنوبية من أراضي بزرعة أم الإبار في محافظة زبد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الشعب رقم ١٨٩١ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٥ والدستور رقم ٧١٥١ تاريخ ١٩٨٨/٥/١٦ لأغراض وزارة الأشغال العامة لغابات توسيع طريق أريد - شقرة عصفور - حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

د - يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لأليات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد إلى هذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .

٤ - أعاد مجلس الوزراء النظر في البند الأول فقرته ١ من قراره رقم ٧١٧٢ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٩ وأقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ تصويبه بحيث يصبح استملاك وحيازة ما مساحته ٧٢٨ مرسرا مربعا من قطع الأراضي دوات الأرقام ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٢ جميعها من الحوض رقم ٢٣ البلد حي رقم ٦ المنشر من أراضي مدينة الرمثا لأغراض وزارة المياه والري لغابات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك .

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بالاستناد إلى المادة ١٧ من قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته ١٦٠٦ مرسرا مربعا من قطعة الأرض رقم ١٤ من الحوض رقم ١٤ وقف المشرف من أراضي ماعين / محافظة القامشة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي رقم ٦٥٤٨ والنسب رقم ١٩٢٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ لأغراض مؤسسة المواصلات المسلحة في اللاسلكية لغابات مشروع ميكروويف حيازة ماعين - حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك - على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازته لأليات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستناد إلى هذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .

هكذا من الأهل



● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤ تاريخ ١٩٨٨/١/١٢ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٥٧ حوض رقم ٥ من سكن ج الى حديقة عامة وذلك في بلدة عيرا وحسب المخطط التعديلي رقم ٧ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١٠ تاريخ ١٩٨٨/٥/٣ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اردب الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي لبلدة حكا وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالمشروع ووضع موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١٨ تاريخ ١٩٨٨/٥/٣ بعد توصية اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة الموافقة على احداث دخله ابتداء من منزل احمد محمد عبد الله لنصل بشارع الحزام الجنوبي ضمن حوض ٨ المعارب وذلك في بلدة حريبا وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٢٤ تاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤ بعد توصية اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٧٧ حوض رقم ١٣ من مجاني عاب الى سكن ب وذلك في بلدة بيلا وحسب المخطط التعديلي رقم ١١ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٦٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/١١ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على مخطط التنظيم البيئي المعدل والاضافى لبلدة عين الباشا وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالمشروع ووضعهم موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم ٢٧٠ حوض ٦٤ من زراعي الى سكن ب وذلك في بلدة الطفيلة .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة الطفيلة الموافقة على إلغاء الشارع رقم ٥٥٥٤٤ من الحوض رقم ٦١ الغوير وذلك في بلدة الطفيلة .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٠ البنود ٤٤، ٤٤ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة الطفيلة الموافقة على ما يلي :

١. تعديل مسار الدخلة المرة بالقطعة رقم ٢٩٢ من الحوض رقم ٥٨ وتخفيض سعة الدخلة المرة بجانب المسجد السى ثلاثية امتار
٢. تخفيض سعة الدخلة المرة بين القطعتين ٢٦٣، ٢٦٨ من الحوض رقم ٦١ الى ٢ امتار .

وجميع هذه التعديلات في بلدة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن بمقتضى احكام الفترة ٤ من المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٦ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ والمدعى عدل الشوارع المار من ارض المواطن منيف مطلع محلو وذلك في بلدة ثغرة الجب للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

ويجوز لذوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في اللجنة اللوائية في محافظته المعرق ومكاتب مجلس قروي ثغرة الجب وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٧٧ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تعديل شارع دخلات وتغيير صفة استعمال وذلك بموجب قرار اللجنة اللوائية رقم ١/١١٢ لعام ١٩٨٦ وذلك في بلدة جابر السمرحان .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٨٩ تاريخ ١٩٨٨/٦/١٨ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على التسوية حوض رقم ٢٣ وذلك في بلدة الرابية .

● يعلن بمقتضى احكام الفترة ٤ من المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ والمدعى بخفيض سعة الشارع المار بالقطعة رقم ٩٢ حوض ٥ واهداث بديل ضمن حوض رقم ٥ وذلك في بلدة القمل للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

ويجوز لذوى العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في اللجنة اللوائية في محافظته الزرقا ومكاتب بلدية الضليل وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٠ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة الزرقا الموافقة على ما يلي :

١. إلغاء الدخلة المرة في القطعة رقم ١١٢ حوض ١١ الفاجرة الشرقية من اراضي قصر الحلابات .
  ٢. تعديل الشارع والتجاري المقترح بالقطعة رقم ٣٦٢ حوض ٥ وادي الضليل الشرقي .
- وجميع هذه التعديلات في بلدة الضليل وحسب المخطط التعديلي رقم ١ تاريخ ١٩٨٨/٧/٣ ووضعه موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩١ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تحويل جزء من الشارع الرئيسي المؤدي الى الحي الشرقي من سكن تجاري طولي وذلك في بلدة ملس .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٢ تاريخ ١٩٨٨/٧/٥ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار خلف منزل المواطن محمد عبدالهادي درويش ضمن حوض البلد وذلك في بلدة مرسا .

● يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٩٣ تاريخ ١٩٨٨/٧/٩ بعد توصية اللجنة اللوائية في محافظة البلقاء الموافقة على احداث طريق تمر بحاذية القطع ذات الارقام ٢٤، ٢٦، ٢٧ وذلك في بلدة كثر بوبسا .

هكذا من الأهل

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢١٠ تاريخ ٢١/١٢/١٩٨٨ عدم الموافقة على احداث شارع بالقطعة رقم ٣٠ من الحوض رقم ١ السنة وذلك في بلدة الزرقاء .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤٢ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ بعد توصية لجنة التنظيم اللوائية في لواء عجلون الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي لبلدة عرجان وعلى الاحكام والشروط المتعلقة بالشروع ووضعهم موضع التنفيذ بعد ان خبسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٩٥ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على تعديل ا الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ من حوض رقم ٣ وذلك في بلدة الفيحاء .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢١٦ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على الغاء الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ١٢، ٣٠، ٣١ من حوض ٢٢ وذلك في بلدة الطيرة .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٤٦ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على ما يلي :-  
١. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء الجنوبي من شارع عبر بن الخطاب من سكن الى تجاري .  
٢. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال شارع عثمان بن عفان من سكن الى تجاري .  
٣. عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال شارع طارق بن زياد من سكن الى تجاري وذلك في بلدة الطيرة .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٤٦ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار امام منزل السيد جيمع الخطيب وذلك ضمن القطع ذوات الارقام ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٧ وذلك في بلدة الطيرة .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٢٤٦ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على تغيير صفة استعمال القطع ذوات الارقام ١٧، ١٨، ٢٢ من الحوض رقم ١٤ من حديقة السكن وذلك في بلدة الطيرة .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٤٧ تاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ عدم الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٢ من الحوض رقم ١٢ والمائدة للسادة عبدالقادر محمد سلامة وأمين محمد صالح وذلك في بلدة الزرار الشمالية .

● يعلن للمعوم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣٩٩ تاريخ ٢٨/٦/١٩٨٨ عدم الموافقة على الغاء الشارع المار بالقطعة رقم ١ من الحوض رقم ١٤ وعدم الموافقة على زيادة سعة الدخلة الامرازية وذلك في بلدة بشرى .

## اعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى  
السيد عبدالرؤوف الروابدة

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٨٦ تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٨ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/٨/ع - ام قدير والمقابلين تاريخ ١٢/١٢/١٩٨٨ المنصن تنظيم جيب اضاقي واقع بين جزئين منظمين حدود امانة العاصمة سلخما وحدود منطقة ام قدير من حوض ٢٩ لوحة ٥٥ المقابلين الشرقي وتحديد مساحة الاستعمال لقطع الاراضي ذوات الارقام ٢١٦ الى ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٧٨، ١٢٣، ١٢٥ وجزء من قطعة الارض رقم ٩١ الى مساحات خضراء وادوية والاراضي الزراعية ومنها هو مبين على المخطط المذكور ووضع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ١٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين وقد أصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة ام قدير والمقابلين .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٨٧ تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٨ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٧/٦/ع - ام قدير والمقابلين تاريخ ١٠/٨/١٩٨٧ المنصن ايجاد شبكة طرق مخدم الخلية الشريفة النسابة بسكن بدر والحدود مع العاء الطريق الى عمارس مع هذه الشبكة ومع الوضع الطبوغرافي في المنطقة ووضع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ٢٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين وقد أصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة ام قدير والمقابلين .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٢ تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٨ الموافقة على وضع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/١٧/ع - وادي السم المنصن تغيير استعمال قطبي الارض رقم ٩٥٨، ٩٦٠ حوض ٣ خطوطا من سكر الى سكن وذلك بناء على قرار محليته مدنية عمان الكنسية الدرجة القطرية ووضع التنفيذ استنادا لاحكام المادة ٢٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعدد ١٥ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين وقد أصبح باستطاعه ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية خلال المدة المذكورة في منطقة وادي السم .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٨ الموافقة على ابداع المخطط التمديني التنظيمي رقم ٨٨/٢٠/ع - دابوق تاريخ ٥/٦/١٩٨٨ المنصن تنظيم الهيكل المقترح لمنطقة دابوق وجزء من ارباحيه اسمالية وجزء من الجنوديل والمنصن عدد احواس في المنطق وكما هو موضح على المخطط المذكور لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في المناطق بدر الجديدة وادي السم وصويلج .

حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولده شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في منطقة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم ٢٩٤ تاريخ ٢٠/٧/١٩٨٨ الموافقة على ابداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم ٨٨/٢٥/ع - طارق تاريخ ٥/٦/١٩٨٧ المنصن تعديل سعة الشارع التنظيمي المصدق سعة ١٨٨ والمار امام قطع الاراضي ذوات الارقام ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧،





## اعلان

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في محافظة العاصمة بانها قررت الموافقة على ايداع المخطط التعديلي للمناطق المحيطة بمطار الملكة علياء الدولي والمبين فيه اسماء الاحواض الواقعة ضمن مخطط استعمالات الاراضي المحيطه بالمطار .

- ١ - حوض رقم ٤ القرية من اراضي الجيزة
- ٢ - جزء من حوض رقم ٣ الموارس من اراضي الجيزة
- ٣ - جزء من حوض رقم ٦ الحجرة من اراضي الجيزة
- ٤ - جزء من حوض رقم ١ السكة الشمالي من اراضي الجيزه
- ٥ - جزء من حوض رقم ٧ السكة الجنوبي من اراضي الجيزه
- ٦ - حوض رقم ١ الزيلير من اراضي زباير الطوال
- ٧ - حوض رقم ٤ خربة الزيلير من اراضي زباير الطوال
- ٨ - جزء من حوض رقم ٢ جرف الخشارشة من اراضي زباير الطوال
- ٩ - حوض رقم ٩ جنوبي البلد من اراضي القسطل
- ١٠ - حوض رقم ٨ ظهر حجره الفرس من اراضي القسطل
- ١١ - حوض رقم ٥ حنو القنطره من اراضي القسطل
- ١٢ - حوض رقم ٦ البلد من اراضي القسطل
- ١٣ - حوض رقم ٧ الموارس من اراضي القسطل
- ١٤ - جزء من حوض رقم ١٢ عرقوب الدقلم من اراضي القسطل
- ١٥ - جزء من حوض رقم ٤ ام العظام من اراضي القسطل
- ١٦ - جزء من حوض رقم ٣ حنوجنقوى من اراضي القسطل
- ١٧ - جزء من حوض رقم ١ شرقي الخط من اراضي القسطل
- ١٨ - حوض رقم ٢ الغربي من اراضي القويره
- ١٩ - جزء من حوض رقم ١ الشرقي من اراضي القويره
- ٢٠ - جزء من حوض رقم ٢ القصر من اراضي مزرعة المشق
- ٢١ - جزء من حوض رقم ٤ الظهرة من اراضي مزرعة المشق
- ٢٢ - جزء من حوض رقم ٥ المشبه من اراضي مزرعة المشق
- ٢٣ - حوض رقم ٢ المعتندان من اراضي الكتيفه
- ٢٤ - جزء من حوض رقم ١ المعتندان الشرقي من اراضي الكتيفه
- ٢٥ - جزء من حوض رقم ٢٣ الكتيفه الغربي من اراضي الكتيفه
- ٢٦ - حوض رقم ١٥ المعتندان من اراضي القنيطره
- ٢٧ - جزء من حوض رقم ٢٦ الجردان من اراضي القنيطره
- ٢٨ - جزء من حوض رقم ١٨ المطار الشرقي من اراضي القنيط
- ٢٩ - جزء من حوض رقم ١٧ المطار الجنوبي من اراضي القنيط
- ٣٠ - جزء من حوض رقم ١٦ ظاهر من اراضي القنيطره
- ٣١ - جزء من حوض رقم ٤ البشاريات من اراضي القنيطره
- ٣٢ - جزء من حوض رقم ١٢ الطعابسه الشمالي من اراضي القنيط
- ٣٣ - جزء من حوض رقم ٢٥ المسلط من اراضي القنيطره

على ان يسمح بالترخيص لاغراض الزراعة للتطع التي لا تقتل مساحتها عن عشر دونم

لدى اللجنة اللوائية للتنظيم والابنير في محافظة العاصمة باعتبارها لجنة محليه استنادا لنص المادة رقم ٨ من قانون تنظيم المدن والقرى حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية انشاء الدوام الرسمي ولدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

محافظ العاصمة

محافظ العاصمة  
محمد علي الامين

بالا

وب

نص

٠١

٠٢

## اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية في بلدة رحابا رقم ٢/٢٦ لعام ١٩٨٧ والمتضمن الغاء الدخلة المارة بهلك السيد عيسى عماوي في الحوض رقمه وتحويل قطعه المحاذية للحدود الى سكن وقررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في ارحابا خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد  
اكرم الناصر

## اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظه اربد على قرارها السابق رقم ٧/١١٩ لعام ١٩٨٦ والصادر بقرار اللجنة المحلية في بلدة نامله رقم ١٢٥ لعام ١٩٨٦ والمتمسك به .

وتبنت الدخلة المارة في الحوض ٦ البيادر . وبعد نشر اعلان ذلك للاعتراض في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤١١ تاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ وتم دعوى احد باعتراض قررت اللجنة الموافقة على الاقتراح ووضعه موضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد  
اكرم الناصر

## اعلان

اطلعت لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ص/٩٣٦٢/٩/٢ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ ومرفقه بمخطط بلدة الصريح الاضافي وقررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة الصريح خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

محافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم اللوائية في محافظة اربد  
اكرم الناصر

## اعلانات

صادرة عن محافظ البلقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية السيد مجرم الخريشة

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠ - ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس قروي صافوط رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ١٥/٥/١٩٨٨ والمصدق الموافقة على مخطط تعديل تغيير سنة استعمال من سكن الى تجاري ضمن الحوض رقم ٨ من اراضي صافوط والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ص/٢٤١١/٢/١٢ تاريخ ١٩٨٨/٣/٢١ قررت انجته الموافقة على قرار المجلس انذ الذكر وايداع اعلان المخطط للاعتراض لدى مجلس قروي صافوط لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاعتراض على هذا المخطط وتقديمه لدى مجلس قروي صافوط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات استنادية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس مجلس قروي صافوط وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية

هكذا من الاعمال

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم بالسلط رقم ١٤/١٩٨٨ تاريخ ٢٦/٢/١٩٨٨ قررت الموافقة على احداث دخله تنظيمية بعرض ٣٠ متر من القطع رقم ٥٠٢، ٥٠٥، ١٢٣٢، ١١٦ حوض رقم ٦٧ البلد والقطعة رقم ١١٨ حوض رقم ٦٤ وادسودا وذلك لتفانيات ايسال الخدمات وايداع اعلان احداث الدخله للاعتراض لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية بالسلط وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية بالسلط رقم ٢١/٨٨ تاريخ ٢/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي لحوض ٨١ ابو القبيق والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٨٠٦٧/٩/٥٠ تاريخ ١١/٤/١٩٨٨ قررت اللجنة الموافقة على المخطط انف الذكر وايداع اعلانه للاعتراض لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية السلط لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس بلدي باحص رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ تاريخ ٤/٧/١٩٨٧ قررت الموافقة على احداث دخله تنظيمية لتفانيات خدمات الكهرباء بالقطعة رقم ٥٥ حوض ١٢ من اراضي باحص بعرض ٣٠ م وايداع اعلان احداث تلك الدخله للاعتراض لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية باحص وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية باحص وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار بلدية باحص رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ٤/٧/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط التنظيم الاضافي للحوض رقم ١٠ من اراضي باحص والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٣٢٤٦/٧/٢٠ تاريخ ١٣/٢/١٩٨٨ .

قررت الموافقة على المخطط انف الذكر وايداع اعلانه للاعتراض لدى سكرتير بلدية باحص لمدة شهرين وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير البلدية وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية باحص وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية باحص رقم ١٦/٨٨ تاريخ ٥/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على مخطط تعديلي مقترح لشوارع ضمن الحوض رقم ١١ من اراضي باحص والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٢٩٢٤٠/٩/٢٠ تاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٧ قررت اللجنة اللوائية الموافقة على المخطط انف الذكر وايداع اعلانه للاعتراض لدى سكرتير اللجنة المحلية ببلدية باحص وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى سكرتير اللجنة المحلية باحص وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار مجلس قروي ميسرا رقم ٥٥/٢/١ تاريخ ١٢/٦/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المقترح لبلدة ميسرا والوارد على كتاب معالي وزير البلديات رقم ١٤٨٨/٢/٥٦ تاريخ ٦/٦/١٩٨٨ قررت الموافقة على ايداع اعلان المخطط انف الذكر للاعتراض لمدة شهرين لدى المجلس القروي بميسرا وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على هذا المخطط لدى المجلس القروي وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس مجلس قروي ميسرا وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

● يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد ان اطلمت على قرار مجلس بلدي ام جوزة رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ تاريخ ٥/٥/١٩٨٨ والمتضمن الموافقة على المخطط التعديلي المقترح ضمن الحوض رقم ٤ من اراضي ام جوزة والوارد على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١١٢٩/٩/٢٩ تاريخ ٢٦/٤/١٩٨٨ قررت الموافقة على ايداع اعلان المخطط للاعتراض لدى سكرتير بلدية ام جوزة وذلك اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط انف الذكر لدى سكرتير بلدية ام جوزة وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية .

### اعلانات

صادرة عن محافظ الكرك رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية محافظة الكرك السيد محمد حسين السوبكي

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية العدنانية وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي العدنانية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ وقررت الموافقة على ايداع اعلان رفع صفة الحدائق العامة عن القطع ذات الارقام ١١٢، ٨٥، ٣٧ من حوض رقم ١٠ للاعتراض لمدة شهرين ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس مجلس قروي العدنانية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية .

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية العدنانية وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي العدنانية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ وقررت الموافقة على ايداع اعلان رفع صفة الحدائق المنطقة الخضراء ٢ عن جزء من القطعة ٢٦ حوض ٣ وتحولها الى سكن د تبعا للسكن المجاور وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والمصحف المحلية ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس مجلس قروي العدنانية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية ومدعمة بالخرائط التوضيحية .

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لمحافظة الكرك قد اطلمت على مخطط التنظيم الهيكلي لقرية مدين وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي مدين رقم ٧ تاريخ ٢٠/٢/١٩٨٨ وقررت الموافقة على تخفيض سعة الشارع الواقع ما بين مئذنين ومروود المؤدي الى قرية المشيرة من سعة ٣٠ م الى ٢٠ م وحسب المخطط التعديلي المرسم من دائرة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية والمصحف المحلية ويجوز ان له مصلحة الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مدين وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية ومدعمة بالخرائط التوضيحية .

هكذا من المخطط



## اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الكشه والميدان والبيره والمقناه رقم ١٦ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩ والمتضمن الاطلاع على كتاب مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في محافظة الزرقاء رقم ك ١٦/٥/٢٦٢ تاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ بطلب قرار من المجلس بالفاء الدخلة التي تقسم ارض مدرسة انسك الكشه وقرار المجلس الموافقة على ما جاء بالكشاب المشار اليه شريطة ان تتخذ الدخلة مسارا لها ضمن الجهة التي تراها الجهات المختصة مناسبة .

يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم في محافظة الزرقاء قررت بقرارها رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٧ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم في مجلس قروي الكشه والبيره والمقناه والميدان المنوه عنه باعلاؤه اعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حسب الاصول .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار والكروكي لدى اللجنة المحلية للتنظيم في مجلس قروي الكشه والميدان والبيره والمقناه وتقديم اعتراضاتهم عليه اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الايضاحية .

عبد القطارنه

محافظ الزرقاء

رئيس لجنة التنظيم اللوائية لمحافظة الزرقاء

## اعلان

اجتمعت لجنة التنظيم والابنية اللوائية في محافظة المرق واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الخربة السمراء رقم ٨٧/٢٥ تاريخ ١٩٨٧/٦/١ والمتعلق باجراء بعض التعديلات على شوارع ودخلات ضمن المخطط التنظيمي المصدق لقرية السمراء وكما هو مبين تاليا : —

١ — اعادة تنزيل الشارع المعبد سعة ١٢م والمجاور للسيد عايد عطالله من الجهة الجنوبية والذي يربط بدخلة سعة ٦م من الجهة الشرقية وينتهي بنهاية المثلث الذي يربط بشارع سعة ١٤م من الجهة الغربية وحسب الترسيم الممسد .

٢ — ازاحة الدخلة ٦م عن ارض السيد احمد علي فريح مسافة ٢م الى الجهة الشمالية وبفمس ارضه وذلك تقاديا لهدم سور المنزل واتلاف الغراس المثرة وحسب الترسيم الممسد .

وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على التعديلات اذ ذكر واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط التوضيحي لدى بلدية الزنية والخربة السمراء وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية .

فايز العبادي

محافظ المرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

## اعلان

اجتمعت لجنة التنظيم والابنية لمحافظة المرق من المباني العلية الى سكن د وحسب المخطط المرسل تاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨ والمتعلق بتغيير صفة استعمال قسم من المباني العلية الى سكن د وحسب المخطط المرسل بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١٥٦٢٤/٩/٢٤ تاريخ ١٩٨٧/٧/١٨ م .

وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على قرار اللجنة المحلية ووضعه موضع الاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط التوضيحي لدى بلدية بلعما وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية .

فايز العبادي

محافظ المرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية

## اعلان

يعن لعموم المواطنين في لواء جرش بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والابنية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في تفتقا رقم ٢٢/١ تاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ والمتضمن تعديل الشارع ذو السعة ١٢م والمار بالقطعة المعادة للبدعوة فسيه محمد مهد وذلك بازاحته الى الجهة الشمالية وحسب ترسيم بلدية تفتقا . فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار اليه وايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية في تفتقا للاطلاع عليه لمدة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ونعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في تفتقا بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضاتهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في تفتقا خلال مدة الاعتراض واناء ساعات الدوام الرسمي .

متصرف لواء جرش

راغب المجالي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

## اعلان

يعن لعموم المواطنين في لواء جرش بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والابنية قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة تفتقا رقم ٧/١ تاريخ ١٩٨٨/٢/٢ والمتضمن تعديل الدخلة ذو السعة ١٢م والمارة بالقطعة المسفنة من التسوية والمعادة للسيد محمد مطلب علي وذلك بازاحتها الى الجهة الشرقية وحسب الترسيم المرفق والمعد من قبل بلدية تفتقا .

فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار اليه وذلك بازاحة الدخلة الى الجهة الشرقية لتخفيف الضرر عن صاحب القطعة المذكورة وحسب الترسيم المعد من قبل بلدية تفتقا ، كما تقرر اللجنة ايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية للاعتراض عليه لمدة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ونعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في تفتقا بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضاتهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في تفتقا خلال مدة الاعتراض واناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات الايضاحية والوثائق الثبوتية .

متصرف لواء جرش

راغب المجالي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

## اعلان

يعن لعموم المواطنين بان اللجنة اللوائية للتنظيم المدن والقرى والابنية في لواء جرش تد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة الكه رقم ٤/٥ تاريخ ١٩٨٨/٢/٢ والمتضمن الفاء الشارع ذو السعة ثمانية امتار والمار بالقطع ذوات الارقام ٩١، ٩٠، ١٠٢ من الحوض رقم ٦ البلد من اراضي الكه وذلك لكون القطعة رقم ٩٠ بخصمه للتربية وتقام عليها ابنة مدرسة وكذلك تعديل الشارع المار بالقطع ذوات الارقام ٩٠، ٩١، ١٨٢، ١٧٨ ليصبح على طرفها وكما هو مفتوح ومعبد على الواقع وحسب الترسيم المرفق والمعد من قبل بلدية الكه .

فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على تعديل الشارع ذو السعة ٨م وذلك بازاحته الى الجهة الشمالية وحسبها هو معبد على الواقع على ان يبقى بنفس مسعته وبفمس القطعة وعلى ان تبقى جميع الشوارع الاخرى المحيطه كما على المخطط التنظيمي لبلدية الكه وحسب الترسيم المرفق من قبل مديرية الشؤون البلدية والقروية والبيئة، كما تقرر اللجنة ايداع المخطط التعديلي لدى مكتب اللجنة المحلية في بلدة الكه للاعتراض عليه لمدة شهر من تاريخ نشر اعلان الايداع في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وتعلق نسخة من الاعلان في مكتب اللجنة المحلية في بلدة الكه بحيث يجوز لاصحاب العلاقة الاطلاع عليه والتقدم باعراضاتهم واقتراحاتهم معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الكه خلال مدة الاعتراض واناء ساعات الدوام الرسمي مدعاه بالمخططات الايضاحية والوثائق الثبوتية .

متصرف لواء جرش

راغب المجالي

رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والابنية

هكذا من الأصل

## اعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة عجلون بان لجنة التنظيم اللوائية في عجلون بحفت قرار اللجنة المحلية لبلدة عجلون رقم ٩ تاريخ ٨٨/٤/١٨ المطلق باقتراح احدث طريق بسعة مترين تمر بالقطع ذوات الارقام ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤ من الحوض رقم ١١ من اراضي عجلون حسب الترسيم المعد لذلك .  
قررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ولذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم وتوصياتهم للجنة المحلية في عجلون ضمن المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات الايضاحية .

رئيس لجنة التنظيم اللوائية — عجلون

متصرف لواء عجلون  
محمد القلهوني

## اعلان

يعلن لاطلاع العموم في مدينة عجلون بان لجنة التنظيم اللوائية بحفت قرار اللجنة المحلية لمدينة عجلون رقم ٩ تاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ المتضمن الموافقة على ترسيم طريق بعرض أربعة أمتار تمر بالقطع ذوات الارقام ١٠١٠، ١٢٠١، ١١٦، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٧ من حوض رقم ١٥ من اراضي عجلون .  
قررت اللجنة الموافقة على هذا الاقتراح واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ولذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية في عجلون ضمن المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات الايضاحية .

رئيس لجنة التنظيم اللوائية — عجلون

متصرف لواء عجلون  
محمد القلهوني

## اعلانات

صادرة عن متصرف لواء مادبا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء مادبا السيد خليل خريسات

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على اعادة الطريق الامرازي المقررة من شارع سعد بن ابي وقاص شرقا والمار بقطع الاراضي ذوات الارقام ٩٧، ٩٦، ٩٥ من حوض رقم ١٩ مقاسم مادبا من اراضي مادبا والتي تبلغ مساحتها ثلاثة أمتار واحداث طريق على استواريتها بنفس السعة حتى تصل الشارع التنظيمي العرضي وايداع اعلانه للاعتراض عليه .  
لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلانه خلال المدة السالفة الذكر ومرفقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٨٥، ٨٤ من حوض رقم ١١ من اراضي بلدة بلبح ذو سبعة ايام والموافقة على الغاء الشوارع الملونة باللون الازرق واسحداث تعديل عنها كما هي ملونة باللون الابيض على المخطط المعد لهذه الغاية وعدم الموافقة على الغاء جزء الشارع المراد الغاءه بالقطعة رقم ٨٤ بل الموافقة على تخفيض سعته الى ١٠م لتفادي هدم المنزل الواقع بسعته وايداع اعلانه للاعتراض عليه .  
لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلانه خلال المدة السالفة الذكر ومرفقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل الشارع المار بالقطعة رقم ٨٥، ٨٤ من حوض رقم ١١ من اراضي بلدة بلبح ذو سبعة ايام والموافقة على الغاء الشوارع الملونة باللون الازرق واسحداث تعديل عنها كما هي ملونة باللون الابيض على المخطط المعد لهذه الغاية وعدم الموافقة على الغاء جزء الشارع المراد الغاءه بالقطعة رقم ٨٤ بل الموافقة على تخفيض سعته الى ١٠م لتفادي هدم المنزل الواقع بسعته وايداع اعلانه للاعتراض عليه .  
لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلانه خلال المدة السالفة الذكر ومرفقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على تعديل الشارع الواصل بين شارع قتيبة والدخلة الموازية شمالا والمارة بقطع الاراضي ذوات الارقام ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٩٠، ٢٩٧ من حوض مقاسم مادبا الشمالي وايداع اعلانه للاعتراض عليه .

لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في بلدية مادبا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلانه خلال المدة السالفة الذكر ومرفقه بالمخططات اللازمة .

● تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في متصرفية لواء مادبا انها قررت الموافقة على استحداث شارع تنظيمي بسعة ٨م بالقطعة رقم ٦٥ من حوض رقم ٤ من اراضي بلدة جرينه وايداع اعلانه للاعتراض عليه .

لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في مجلس بلدي جرينه حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا ما كان يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلانه خلال المدة السالفة الذكر ومرفقه بالمخططات اللازمة .

## اعلان

يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء الرمثا اطلعت على قرار اللجنة المحلية في الشجرة رقم ٧/١ تاريخ ١٩٨٧/٤/٢ المتضمن الموافقة على تثبيت احدث دخله امام منزل محمد عبد الزواق الرمثان كما هو مرسوم على المخطط المعد لهذه الغاية .  
وقد قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم ٣/٧ لسنة ١٩٨٧ الموافقة على احدث الدخلة ووضعها ووضع التنفيذ بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية نظرا لعدم تقديم اي تحسب للاعتراض ونشر اعلان احدث الدخلة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٥١ تاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ .

## خلف الحاسنة

متصرف لواء الرمثا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء الرمثا

## اعلانات

صادرة عن متصرف لواء الكورة رئيس لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة السيد محمود الساري

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب رقم ٨٧/٩ لعام ١٩٨٧ والمتضمن : —  
الغاء الدخلة المارة من ملك السيد محمد عبدالرحمن من الجهة الجنوبية وتعديلها بنفس السعة من الجهة الشمالية على ان تكون من نفس ملك المذكور .

قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلانه وذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية كفر راكب خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

هكذا من الأصل

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ٢/١١ لعام ١٩٨٨ والمتضمن تعديل الشارع التنظيمي سعة ١٢م وإلغاء الطريق التنظيمي سعة ٦ م .  
قررت اللجنة الموافقة على القرار المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ١/١١ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :  
- تثبيت الطريق على الواقع بسعة ١٨م والبتدنه من سعة الطريق التنظيمي ١٠م من الشرق والمحاذية بملكية السيد محمود محمد ناصر .  
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت ايدس رقم ١/١٧ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :  
- إلغاء "طريق التنظيمي سعة ٦م من الشارع التنظيمي سعة ١٢م في الجنوب والمار بملكية السيد احمد مصلح يحيى قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بيت ايدس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب رقم ٢ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :  
- إلغاء الساحة المنفرعة من الدخلة التنظيمية سعة ٤م والعائدة بملكيتها للسادة حسين احمد علي وحليمه سليمان المطلق .  
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية كفر راكب خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٤/٧٤ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :  
- تعديل الدخلة التنظيمية ليصبح مسارها على الدخلة الانوارية .  
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٤/٧٩ لعام ١٩٨٧ والمتضمن :  
- تعديل الشارع الى الجهة الشرقية لتحاشي الضرر عن البناء المقام على القطعة رقم ٢٢ من التحوش رقم ٨ من أراضي دير ابي سعيد الشرقي .  
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

● يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلمت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد رقم ٢/١٧ لعام ١٩٨٨ والمتضمن :  
- وصول الدخلة الانوارية المارة ، انقطع دوات الارض عام ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢١ .  
قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

### اعلانات

● اطلمت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدية ام قيس رقم ٢/٢ تاريخ ١٩٨٨/١/١٠ والمتضمن تثبيت دخله مارة امام منازل صالح النعواشي وخالد تزاميه موطا شارع ٦م بالشارع الرئيسي سعة ٢٢م .  
وقررت اللجنة الموافقة عليه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية ام قيس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

عبدالله الخصاونة  
مصرف لواء بني كنانة  
رئيس اللجنة اللوائية

### املان

اطلمت لجنة التنظيم اللوائية في لواء بني كنانة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ام قيس رقم ٢/٢ تاريخ ١٩٨٨/١/١٠ والمتضمن احداث دخله سعة ٤ امتار مارة امام منازل مصطفى الذياب الروسان واحمد الذياب الروسان واولادو التي تصل شارع جنزير البلد من الجهة الشمالية بالشارع الرئيسي سعة ٢٢م ومن الجهة الجنوبية .  
وقررت الموافقة على القرار المبين باعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين .  
يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ام قيس خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

عبدالله الخصاونة  
مصرف لواء بني كنانة  
رئيس اللجنة اللوائية

هكذا من الأصل





● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم م/٤٠٧/٩٠٧ تاريخ ١٩٨٨/٤/٢٤ ومرفقة المخطط المقترح لشارع ضمن الحوض رقم ٣ في القطع ذوات الأرقام ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ وعلى قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مؤنه رقم ٢٦ لعام ١٩٨٨ واستنادا لاحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والنرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة اعطاء المخطط المقترح للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

ويجوز ان له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي مؤنه وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية بدعته بالخرائط والرسومات التوضيحية

● يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية للواء المزار الجنوبي قد اجتمعت واطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبيه رقم ١٥ لعام ١٩٨٨ وعلى الاستدعاء المقدم من السيد غالب سليم اشتين المحاميد وشركاه والذي يطلب فيه تحويل القطعة رقم ٢٣ حوض ٣ من سكن الى تجاري واستنادا لاحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والنرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ تقرر اللجنة الموافقة على تحويل القطعة المذكورة باعلاها الى تجاري محلي واعلانها للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين .

ويجوز ان له مصلحة في الاعتراض الاطلاع على المخطط في مكتب رئيس اللجنة المحلية لمجلس قروي الهاشمية الجنوبية وتقديم اعتراضاته ضمن المدة القانونية بدعته بالخرائط والرسومات التوضيحية

### تشجيع الاستثمار

استعرض مجلس الوزراء تنسيبات لجنة تشجيع الاستثمار المتخذة في جلستها رقم ١٤٠ تاريخ ١٩٨٨/٧/١٢ الواردة بكتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ١١٦٢١/٢/٣١/٦٢٠ تاريخ ١٩٨٨/٨/٢ وتقرر المجلس في جلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧ بشأنها ما يلي : -

١ - الموافقة على اعتبار مشروع الشركة العربية الاردنية لصناعة المنتجات الزراعية المساهمة الخصوصية المحدودة لتصنيع الخضار والفواكه الجديدة في منطقة القسطل مشروعاً اقتصادياً مصدقاً ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٦٤١٤ من قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ .

ب - يرى مجلس الوزراء اعتبار مشروع شركة الشرق الاوسط للصناعات الكهربائية مشروعاً اقتصادياً فقط .

ج - مازال مجلس الوزراء عند رايه السابق باعتبار مشروع شركة الشرق للصناعات المعدنية مشروعاً اقتصادياً فقط .

د - الموافقة على اعتبار مشروع شركة ناجي حسين الامرج وشركائه في مدينة عمان الصناعية بسحب لانتاج اقلام الرصاص واقلام الطوين مشروعاً اقتصادياً ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون تشجيع الاستثمار المذكور .

هـ - الموافقة على طلبات المشاريع القائمة التالية :

١ - الشركة الاردنية لتجهيز الاسدة وتعبئتها لاعطاء خط تعبئة جديد لتعبئة السماد بمبوات كبريه سعة طين واحد .

٢ - المؤسسة الاردنية لتبليس وتحديد الاطارات لاعطاء اجهزة ومعدات .

٣ - المؤسسة الاردنية للجلود الصناعية لاعطاء ملكة طحن لتنعيم خلطة المواد الخام وقطع غيارها .

٤ - شركة الصناعات والكبريت الاردنية المساهمة العامة المحدودة لاعفاء ماكينات والات لغايات التطوير .

٥ - مؤسسة الورقة الجارية الصناعية لاعفاء ماكينات وقطع غيار لاضافة صناعة المنخل من خطوط المايبر جلاس والخيسوط الاصطناعية .

٦ - الشركة العربية لصناعة الادوية المساهمة المحدودة لاعفاء ماكينات والات .

٧ - الشركة العربية الدولية للتنمية الزراعية لاعفاء معدات واليات وقطع غيار .

٨ - شركة السورق والكرتون الاردنية المساهمة المحدودة لاعفاء مواد وقطع لاغراض التوسع لصنع الورق

٩ - الشركة العالمية للصناعات الخشبية لاعفاء ماكينات والات لتطوير اساليب الانتاج في المنسج .

١٠ - شركة رياض سليمان سقر وشركاه لاعفاء قطع غيار للماكينات والالات التي قامت الشركة باستيرادها .

١١ - شركة مصانع الزجاج الاردنية المساهمة المحدودة لاعفاء ماكينات والات لغايات التطوير .

١٢ - شركة المطاحن ومعال المعكرونة الحديثة لاعفاء ماكينات والات لغايات تطوير وتحسين صناعة المعكرونة .

١٣ - شركة الفنادق السياحية الاردنية المساهمة المحدودة / فندق الاردن لتعديل اعفاءات واعفاء مواد ومعدات .

١٤ - شركة الاتحاد لصناعة الغالات المساهمة الخصوصية المحدودة لتبديد مدة استيراد ضاغطة هواء مع ملحقاتها .

١٥ - شركة الحلويات والاغذية المتحدة لاعفاء ماكينات والات

١٦ - شركة مصانع المنظفات الكيماوية العربية - مشروع التوسع لانتاج الصابون السائل للفسيل الاوتوماتيكي واليدوي والفسيل الاقمشة التي تحتاج لعناية خاصة وسائل مطري للاقمشة وسائل رغوة حمام وملطف للشعر ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٧ فقرة ١٤ من قانون تشجيع الاستثمار المذكور والمتعلق باعفاء الماكينات والالات واعفاء ما يعادل ٢٥ ٪ من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبي الدخل والخدات الاجتماعية لمدة سنتين ابتداء من تاريخ يوم الانتاج بعد التوسيع كون المشروع ضمن منطقة تنميمة / ١ .

١٧ - شركة الصناعات الدوائية البيطرية - افيكو - مشروع التوسع لانتاج المضادات الحيوية والفيتمينات واملح معدنية ومركبات السلفا ومضادات بكتيرية على شكل بودرة ومراهم وحقن ومنحه الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ١٧ فقرة ١٤ من قانون تشجيع الاستثمار المذكور والمتعلقة باعفاء الماكينات والالات واعفاء الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبي الدخل والخدات الاجتماعية لمدة سنتين ابتداء من تاريخ يوم الانتاج بعد التوسيع كون المشروع ضمن منطقة تنميمة / ١ .

١٨ - الشركة الاردنية لصناعة الالبسة الجاهزة المساهمة المحدودة لاعفاء ماكينات خياطة ولوازمها وقطع غيار .

١٩ - الشركة العربية لصناعة الغار المساهمة المحدودة لاعفاء آلة ضاغطة - كبريسور - بديلة لالة تم استيرادها شريطة ازالة الآلة القديمة الموجودة في المنسج .

هكذا من الأهل



## اعفاء من الضريبة الإضافية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١٢/٨٨ بالاستناد الى الفقرة ب من المادة ١٦ من قانون الضريبة الإضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ الموافقة على اعفاء الجهات الصناعية من الضريبة الإضافية عن مستورداتها من الاجهزة والمعدات والالات شريطة ان تكون هذه المستوردات مفعلة من الرسوم الجبركية بموجب جداول التعريف الجبركية ويعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/١٩٨٨

## اعفاء من رسوم الاستيراد

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١٢/٨٨ بالاستناد الى المادة ١٩ من نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ الموافقة على اعفاء المواد الأولية المعفاة من رسوم التعرفة الجبركية من رسوم الاستيراد ويعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/١٩٨٨

## اخضاع السلع المستوردة الماثلة للنتجات المحلية

الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي  
عن هذه المنتجات المحلية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١٢/٨٨ الموافقة على تنسيب كل من معالي وزير المالية الجبارك ومعالي وزير الصناعة والتجارة بتعديل رسوم انتاج عن سلع مستوردة مماثلة للانتاج المحلي بالشكل التالي :-

١ - استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب المقرة ب من المادة ٤ من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ ننسب اخضاع السلع المستوردة الماثلة للنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي عن هذه المنتجات المحلية وهذه السلع هي :-

- ١ - الفسالات الضعيفة سعة ٣ كغم فما دون ذات الحشوش والواحد
- ٢ - السكران الفيل
- ٣ - الدخان المنطوية
- ٤ - اعطية ونوط للمائدة ومناشف ومناشف وبياضات
- ب - مناشف صحفية (نوط)
- ج - ورق صحفي تواليت
- ٥ - المياه الغازية ببائنها مياه الصودا
- ٦ - بيرة تحتوي على ٢ ٪ او اقل من الكحول
- ٧ - زيوت الهيدرولييك

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ ١٥/٨/٨٨

حمدي الطباع  
وزير الصناعة والتجارة

ده حنا هوده  
وزير المالية / الجبارك

## قرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٨

استنادا الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقرر ما يلي  
اولا : - يحدد سعر بيع الطيب الجفف كامل الدسم سريع الذوبان المستورد لحساب وزارة التموين ماركة حليينا او اية ماركة اخرى تحددها الوزارة والمعاين من عبوات من ورق الالمنيوم على النحو التالي : -

وزن العبوة	سعر الجملة للكرتونه سعة ١٢ عبوة ظهر السيارة مستودعات الوزارة	سعر البيع للمستهلك للعبوة الواحدة
١٠٠٠ غم صافي	١٦٠ فلس دينار	٧٢٠ فلس

ثانيا : - يعتبر هذا الامر ساري المفعول اعتبارا من ١٦/٨/١٩٨٨

ثالثا : - كل من يخالف هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام اعلاه .

رابعا : - يلغى هذا الامر اي امر او قرار سابق يتعارض مع مضمونه .

وزير التموين  
عبد السلام كنعان

## قرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٨

صادر من وزير التموين

استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التموين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقرر ما يلي -

١ - يحدد سعر بيع حليب ماركة (فليفو) كامل الدسم سريع الذوبان المعبا في علب من الصفيح غير قابلة للصدا في جميع انحاء المملكة كما يلي :-

الوزن الصافي	السعر للمستهلك فلس دينار
١٨٠٠ غم	٨٥٠ فلس دينار

٢ - يكتب على كل عبوة من الخارج مواصفات الحليب وتاريخ الصنع وتاريخ انتهاء صلاحية الحليب للاستهلاك البشري .

٣ - يتم الاعلان من اسعار للمستهلك بالفلس على كل عبوة بشكل واضح يحول دون التباس او غيوض .

٤ - كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المشار اليه اعلاه .

٥ - يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٠/٨/١٩٨٨ .

وزير التموين  
عبد السلام كنعان

هذا من الأجل



## مطالبات

## املان

عملا باحكام الفقرة ب من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ يرجى من المبعوث السابق السيد حامد محمد سليمان الجعفرية وكفيله السيد ضيف الله رشيد الجعفرية ان يبادرا لدفع بدل الالتزام البالغ ١٢٦٧ الفا ومئتين وسبع مئة وستين دينارا و ٨٤٠ فلسا خلال مدة اقصاها ٦٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاملان الجريدة الرسمية وفي حالة التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهما الاجراءات القانونية .

وزير المالية  
ده حنا عودة

## املان

عملا باحكام الفقرة ب من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ يرجى من المبعوث السابق الدكتور احمد ماهر يوسف عودة وكفيله السيد نمر غبريل كزبر ان يبادرا لدفع بدل الالتزام البالغ ٤٢٤٢ اربعة الاف ومائتين واثنين واربعين دينارا و ٦٢٥ فلسا خلال مدة اقصاها ٦٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حالة التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهما الاجراءات القانونية .

وزير المالية  
ده حنا عودة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على شركة الارز للعمير مبلغ ٢٠٠ دينار  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-  
١ - الشركة الغربية للتجارة والمعاملات  
٢ - شركة خليل نصار للتخليص  
مبلغ ١٠٠ مائة دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٤٠٨/٨٨/٦٧/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ المبلغ  
لاصحاب العلاقة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣ .  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-  
١ - شركة احمد محمد شاكور وشركاه  
٢ - شركة خليل نصار للتخليص  
مبلغ ٢٥٠٠ الفان وخمسمائة دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٥١٧/٨٨/٥٣/٢/٨ تاريخ ٣/٥/١٩٨٨ المبلغ  
لاصحاب العلاقة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨ .  
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على الشركة الاردنية للصناعات الغذائية مبلغ ٢٧٣٤ر٠٨٠ الفان وسبع مائة واربع مئة وثلاثون دينارًا و ٨٠ فلسا سندا لقرار التفرير رقم ٤٢٧٣/٨٧/٩١/٢/٨ تاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٧ المبلغ  
لاصحاب العلاقة بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٠ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-

- ١ - شركة بلاستيك الانوار
- ٢ - شركة خليل نصار للتخليص

مبلغ ١٥٠ مائة وخمسون دينارًا سندا لقرار التفرير رقم ٣٤١١/٨٨/٧٩/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ المبلغ  
لاصحاب العلاقة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على كل من :-

- ١ - مؤسسة زكارنه للتجارة
- ٢ - شركة خليل نصار للتخليص

مبلغ ١٦٠٠ الف وست مائة دينار سندا لقرار التفرير رقم ٣٤٠٩/٨٨/٦٦/٢/٨ تاريخ ٢٤/٤/١٩٨٨ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

## مطالبة

يتحقق للخرينة على شركة محمد ابو سمور واولاده مبلغ ٢٤٠٦٩ر٦٠٠ اربعة وعشرون الفا وتسعة وستون دينارًا و ٦٠٠ فلسا سندا لطلب عقد المصالحة رقم ٣٢٩٠ الموقع من اصحاب العلاقة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٧ .

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ خلال ستين يوما من تاريخ نشر المطالبة بالجريدة الرسمية تلافيًا للاجراءات القانونية .

مدير عام الجمارك  
عادل القضاة

هكذا من الأهل

## الاعلان

## اعلان

يعلن انه في اليوم الاول من شهر تموز عام الف وتسعمائة وثمانية ، تم تسجيل جمعية الصلح الخيرية الاجتماعية / بيت المقدس في محافظة القدس تحت الرقم ٨٦٤ وذلك استنادا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رئيس عريقات

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

## اعلان

يعلن انه في اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٨٨ تم تسجيل جمعية الانتباه للتنمية الاجتماعية - قضاء الشوبك محافظة العاصمية تحت رقم ٨٦٥ وذلك استنادا الى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رئيس عريقات

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

## اعلان

يعلن انه في اليوم الاول من شهر اب لسنة الف وتسعمائة وثمانية وتمت تسجيل جمعية البيوتيل الذهبي للعمل التطوعي ، محافظة العاصمية تحت الرقم ٨٦٦ وذلك استنادا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

رئيس عريقات

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

## اعلان

يعلن انه تم تسجيل دار حضنة تالا النموذجية - عمان تحت الرقم ٣٣٩ في اليوم العشرين من شهر تموز لعام ١٩٨٨ وذلك وفقا لنظام دور الحضنة رقم ٦٦ لعام ١٩٧١ .

رئيس عريقات

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

## اعلان

استنادا للصلاحيات المخولة الي في المادة ٣ من نظام اطلاق القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية رقم ١٩٦٦/٢ سابقا بتعيين لجان خاصة لدى كل من محاكم الملكة لاثلاث جميع القضايا والاعلامات القضائية وذلك بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين وبواسطة الاذاعة - القضايا والاعلامات التي مر عليها مدة مرور الزمن ولا ينتظر وجود اية منفعة من بقائها والاحتفاظ بها .  
ب - القضايا والاعلامات الجزائية المشمولة بقانون العقوبات المسمى المسمى .

يرجى ممن يود استرداد ما ابرزه من وثائق او الحصول على صورة مصدقة منها او من اي اجراء او قرار في القضايا المراد اطلاقها ان يراجع المحكمة المختصة خلال هذه المدة لتبكيه من ذلك .

وزير العدل

رئيس المحكمة

## اعلان

يعلن ان فرقة اوسكار للمسرح والموسيقى - اربد قد سجلت تحت رقم ١٠٩ بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .  
وذلك في اليوم الخامس عشر من شهر اب لعام ١٩٨٨ .

وزير الثقافة والتراث القومي

الدكتور محمد الحوري

## اعلان

يعلن ان منتدى الشباب العربي / عمان قد سجل تحت رقم ١٠٨ بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦م، وذلك في اليوم الخامس من شهر اب لعام ١٩٨٨ .

وزير الثقافة والتراث القومي

الدكتور محمد الحوري

## اعلان

يعلن ان نادي حطين الرياضي الثقافي الاجتماعي / الاغوار الشمالية قد سجل تحت رقم ٤٢٥ بموجب الفقرة ٥ من المادة ٥ من نظام ترخيص وتسجيل الاندية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٧ في اليوم الاول من شهر اب لعام ١٩٨٨م .

وزير الثقافة والتراث القومي

الدكتور محمد الحوري

## اعلان

شكل لمرع الجمعية الوطنية لللال الاحمر الاردني في مدينة عمان هيئته الادارية الجديدة كما يلي :

الدكتور محمد ششواكر	رئيسا
السيد احمد عوض مرعي	نائبا للرئيس
المهندس سامي محمود المغربي	امينا للصندوق
السيد احمد عطيه اخو عميره	امينا للسرا
السيد محمد خطيب	عضوا
السيد محي الدين ابو هلاله	عضوا
السيد محمد ابراهيم حرب	عضوا
الدكتور تيسر هليل ابو هلاله	عضوا
الممرض القانوني وليد عبدالله ابو رقيه	عضوا
السيد فواز سليمان المعاني	عضوا

الرئيس العام  
للجمعية الوطنية لللال الاحمر الاردني  
د. احمد ابو قوره

## اعلان

استبدال مصفي بمصفي اخر

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ١/٤٥ من نظام الجمعيات التعاونية رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بموجب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ .

اقر تعيين السيد محمد ابو يوسف / دائرة التعاون / عمان مصفيا لجمعية عمال الاشغال التعاونية للانشاءات العامة بدلا من المصفي السابق السيد زهير ناصر الدين ولكن معلوما بان جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب ان تقدم الى المصفي الجديد .

مريد التل

هكذا من الرجل

### اصول استبدال مصفى بمصفى اخر

استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب المادة ٤٥/١ من نظام الجمعيات التعاونية رقم ١ لسنة ١٩٧٠ الصادر بموجب قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ .  
أقرر تعيين السيد احمد ابو ودي/مكتب تعاون مادي بمصفا لجمعية ام قصر التعاونية الزراعية/مادبا، بدلا من المصلى السابق السيد عمر بطساح وليكن معلوما بان جميع الادعاءات التي على الجعبيه المذكورة يجب ان تقدم الى المصلى الجديد .

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية  
مريود التل

### تبليغ القرار

#### صادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء

الصادر من قبل الرئيس السيد احمد المومني المازون باجراء المحكمة واعطاء القرار باسم جلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم  
تقدم المدعي الدكتور احمد سعد محمد عبدالغني بواسطة وكلائه الاستاذة حسن القيسي ونافع بنوره وعصام العسلي بهذه الدعوى ضد المدعى عليهم :  
١ - شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد / مستشفى السعد في الزرقاء وكيلاها الاستاذة صباح واجيد البيروتي .

٢ - الدكتور عبدالحليم اسحق ابو خلف / مستشفى السعد الزرقاء وكيله الاستاذان صباح واحمد البيروتي .  
٣ - الدكتور احمد محمد عبدالواحد / مستشفى السعد الزرقاء وكلاؤه الاستاذة رشدي عبد الرحمن الديك وعارف هنانده وادريس الحمود .

وقد طالب المدعي في هذه الدعوى بفسخ الشركة المدعى عليها الاولى وتصفيتها وتعيين مصف ليقوم بتصفيتها وتسوية حساباتها وتوزيع اموالها حسب احكام العقد ونفس الوقت تعيين قيم حتى يتم تعيين المصلى واجراء الحاسبة لهذه الشركة عن كامل الفترة التي مارس العمل فيها وتوزيع الارباح بين الشركاء .  
وقد ادعى المدعي ما يلي كوقائع واسباب للدعوى وللطلبات :

١ - ان المدعي عليها الاول شركة عادية عابدة بسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ بتاريخ ١٩٨١/١/١ للشركاء الثلاثة المدعي والمدعى عليها الثاني والثالث براسمال قدره ثلاثون الف دينار تسوي حصة كل شريك عشرة الاف دينار .

٢ - نص عقد التأسيس ان الموظفين يتولون شؤون الشركة والتوقيع منها في الامور المالية والادارية والقضائية واي امور اخرى الشريك الدكتور عبدالحليم ابو خلف مع اي من الشريكين الدكتور احمد السعد او الدكتور احمد عبدالواحد .

٣ - اتفق الشركاء على ان توزع الارباح كما يلي : ٨٠ ٪ من صافي الارباح للمدعى عليه .  
الدكتور احمد عبدالواحد .

ب - ١٠ ٪ من صافي الارباح للمدعى عليه الدكتور عبدالحليم اسم ابو خلف .

ج - ٨٢ ٪ من صافي الارباح يوزع بالتساوي بين الشركاء الثلاثة .

ويترتب لكل من المدعي عليهما الدكتور عبدالحليم ابو خلف والدكتور احمد عبدالواحد ان يمارس مهنته بمعيادته الخاصة في الزرقاء .

٤ - ان المدعى عليه الثاني ( حسب التصحيح الوارد على الصفحة ١٨ من المحضر بقرار المحكمة ) اخل بمقد الشركة اخلا جوهريا مستهدرا من صورة :

١ - التصرف بوجودات الشركة لحسابه الخاص دون الرجوع لباتسي الشركاء .

ب - ايداع الاموال النقدية للعائلة للشركة بحسابه الخاص والتصرف به على هذا النحو .

ج - تقديم التبرعات المادية والمعنوية دون موافقة الشركاء

د - تعيين مؤظفين غير مابلين دون السن القانوني وصرف رواتب لهم دون موافقة الشركاء .

هـ - تشغيل خادمتين في المستشفى للعمل في بيته وصرف رواتبه .

و - تحويل المرضى من حساب المستشفى الى حساب الخصاص .

ز - فتح عيادة خاصة داخل المستشفى واستقبال المرضى لحسابه الخاص وتعاطي الناسه للاموال التي يقوم بها في المستشفى .

ح - عدم الالتزام بسك حسابات اصوليه وعدم اجراء محاسبه وتنظيم موازنه سنوية وعدم توزيع ارباح ومخالفات جوهريه اخرى .

ومن هنا فان المدعي يتقدم بهذه الدعوى وفقا للمادة ٢٩ من قانون الشركات يطلب فسخ هذه الشركة . وهو يطلب كذلك اجراء المحاسبه لهذه الشركة وفقا للمادتين ١٦٦/١٦٧ من قانون اصول المحاكمات القضائية .

وقد طلب الحكم بهزم الطلبات مع الزام المدعى عليهم برسوم ونفقات الدعوى واتعاب المحاماه .  
وبالحكمة الجارية وجاهيا دفع وكلاء المدعي عليهم الدعوى بشرط التحكيم الوارد في عقد تأسيس الشركة وطلبوا ردها فقررت المحكمة بجلسة ١٩٨٥/٤/١١ عدم اجابة الطلب وفقا لما جاء في البند الثامن عشر عقد

التأسيس وطلبت من الخصوم الاجابة على لائحة الدعوى ، فلجابوا على اللائحة ثم استنعت المحكمة الى بينات كل من المدعي والمدعى عليهم .

وقد قام المدعي بالاضافة الى البينات الخطيه بينات شفوية مكونة من ستة عشر شاهدا ثم ختم بينته وطلب اعتبار هذه البينات مقدمة لغايات طلبه بفسخ وتصفية الشركة وطلب بنفس الوقت وقف السير بالدعوى مؤقتا بالنسبة لطلب المحاسبه ( من ١١٠ من المحاضر ) .

ثم قدم وكيل المدعى عليهم بالاضافة الى بيناتهم الخطيه بينات شفوية تتكون من ثمانية عشر شاهدا وختموا بيناتهم .

وبالرافعات الختامية طلب وكيل المدعي المحامي حسن القيسي فسخ الشركة وفقا للنصوص الواردة في المواد ٢٨-٣٢ من قانون الشركات والزام المدعى عليهما بالرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

لما وكيل المدعي عليهما الاول والثاني المحامي احمد البيروتي فقد تقدم ببرافعته الاخيره مطالبا : -

١ - برد الدعوى شكلا لوجود اتفاق خطي بين الشركاء باحالة اي نزاع بينهم الى التحكيم وهذا الاتفاق ملزم لاطرافه وبالتناوب رد الدعوى موضوعا لعدم ثبوت اسباب الفسخ والابقاء على الشركة للمصلحة الامثل للشركاء

٢ - جعبا ولمصلحة البلاد لما تقدمه من خدمات انسانية

اما وكيل المدعى عليه الثالث المحامي رشدي الديك فقد تقدم ببرافعه طلب بها :

١ - عدم سماع الدعوى تاكيدا لعدمه ابتداء وذلك لوجوب احالة النزاع الى محكم منفرد تنفيذ لشرط العقد .

٢ - ان كافة وقائع الدعوى نسبها المدعي الى الدكتور عبدالحليم ابو خلف المدعي عليه الثاني وليس لموكله المدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد دون هنا فان يؤدي ذلك ان يحمل المدعي الرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

٣ - ان الرسوم الواجبه غير مدفوعة فهي دعوى مقدرة القية ولا تخضع للتقدير ومن هنا فان الاجراءات المتخذة في القضية جاءت مخالفة للاصول

٤ - وبالتناوب فان البينات التي قدمها المدعي لاثبت دعواه ولم يثبت الاخلال الجوهري بالعقد .

٥ - وبالتناوب واذا ذهبت المحكمة الى عكس ما جاء اعلاه فان موكله يبدى انه يوافق على استمرار الشركة بينه وبين المدعي واخراج المدعي عليه الثاني منها .

وهو يطلب بالنتيجه الزام المدعي بالرسوم والمصاريف واتمسب المحاماه .

وبالتدقيق في البينات وسائر ما اثر في هذه القضية تبين انه المدعي الدكتور احمد السعد والمدعي عليها الثاني الدكتور عبد الحليم ابو خلف والمدعى عليه الثالث الدكتور احمد عبد الواحد قاموا بتاريخ ١٩٨١/١/١ بتسجيل شركة عادية عابدة باسم ( شركة مستشفى عبدالغني وابو خلف وعبدالواحد ) سجلت في سجل الشركات

المعادية العامة لدى مديرية الشركات بوزارة الصناعة والتجارة تحت رقم ٩٣٥٠ براسمال قدره ثلاثون الف دينار

يخصص بتساوية في راس المال قيمة كل حصة عشرة الاف دينار . وذلك لانشاء وإدارة مستشفى متكامل

بالتجهيزات الطبية والجراحية والصيدلية والعيادات والاسعاف وتقديم جميع الخدمات الطبية على اختلاف

انواعها واستيراد المواد والمعدات اللازمة لذلك كما جابشهادة التسجيل وعلى ان يتولى شؤونها والتوقيع منها

في كافة المعاملات المالية والادارية والقضائية وابسة امور اخرى شريكان منهما جميعين احدهما الدكتور

عبد الحليم ابو خلف وكان الشركاء الثلاثة قد نظمو بينهم عقد شراكة في وقت سابق لذلك بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

ينظم علاقاتهم لغايات تسير العمل في هذه الشركة وتم استئجار البناء المعد لذلك استأجرته الشركة من

هكذا من الأجل

المالكين الدكتور احمد سعد وشريكه صلاح سعد وهوبناء يكون من طالبين قائم على القطعة رقم ٢٣ حوض ١٠ الزرقاء باجره سنويه مقدارها ثمانية آلاف وخمسمائة ديناراً على ان تبدأ الإيجارة اعتباراً من ١/٥/١٩٨٠ ويوفر العمل في المستشفى بعد استكمال أعماله وتجهيزاته وتبين كذلك انه خلافاً لما جاء بشروط تولي إدارة المستشفى الواردة بشهادة التسجيل والمعد فقد قام المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف بإدارة المستشفى والاشراف عليه وتسيير أموره وفتح حسابات باسمه الشخصي لدى البنوك بحيث كانت جميع حسابات البنوك التي يتم الإيداع بها والصرف كذلك المتعلقة بشركة المستشفى هي حسابات خاصة باسم الدكتور عبدالحليم (تراجع البرزات من ٤/م - ٧/م وبشكل أخص البرزات ٦/م ، ٧/م ملاحظت على الميزانية فصل شحوبات البنوك) ومع ذلك فقد حققت الشركة في العامين ١٩٨٠ ، ١٩٨١ أرباحاً .

وتبين أيضاً انه بحكم إدارته المنفردة واشرافه على المستشفى قام عبدالحليم أبو خلف بإجراء التعيينات للمستخدمين وهذه التصرفات من جانبه لا تعدو ان تشكل جانباً من عمله الإداري الذي كان يقوم به إذ ان ذلك يبقى من مقتضيات هذه الإدارة سواء كان ناجحاً في هذه الإدارة أو على العكس من ذلك .

وتبين أيضاً وبالرجوع الى عقد التأسيس ان هذا العقد اجاز في البند الخامس منه للفرقاء ان يقوموا بأعمالهم المهنية الطبية في عياداتهم الخاصة في مدينة الزرقاء كما هو واضح من هذا البند الذي اجاز ذلك للفريق الثاني والثالث وهما يعينان لغايات تنفيذ شروط العقد جميع الشركاء كما جاء في الفقرة الثالثة من مقدمة العقد الشركاء ، كل ذلك دون ان يجزى لاي من هؤلاء افتتاح عيادة خاصة في المستشفى الامر الذي قام الدكتور عبد الحليم أبو خلف بممارسته نالنتج عيادة خاصة مما يتشكل معه منافسته لأعمال المستشفى خلافاً لما اتفق عليه مما جاء بالشروط السابعة من شروط العقد الذي ينص على انه ( لا يجوز لاي فريق ان يعقد عيادات مع إدارة المستشفى لحسابه الخاص ولا ان يتعاطى أعمالاً مشابهة او منافسة للخدمات والتي يقدمها المستشفى على مستشفيات أخرى باجر او بدون اجر ) ، وخلافاً لهذا الشرط وصراحة نصه فان الدكتور احمد عبد الواحد الشريك الثالث في الشركة كان أيضاً يتعاقد مع المستشفى ويجري التعهدات بالقيام بأعمال الداواة ويشرف على مرضى يحسبون له ويتقاضى اجور عنهم . وهذا وان كان يتفق مع الطبيعة المهنية لجنة الطب ولحق المريض باختيار طبيبه الخاص الا انه يتناقض مع شروط العقد للأثار التي تقترب على مثل هذه العلاقات مع المستشفى ( تراجع للنقطة رقم ١١ - من فصل النقد من ملاحظات المكتب العلمي لسنة ١٩٨٢ البرز ٦/م ص ٨ وما يماثل ذلك من البرز ٧/م ) .

وتبين للمحكمة كذلك ان إدارة المستشفى لم تتبع اصولاً محاسبية وانما جاء الجانب المالي لهذه الشركة مرتبكا ومخلخلاً بحيث أصبحت الحركة بمعظمها تنفق الى الادلة الثبوتية وينطيس معها الوضع المالي الدقيق للشركة وعلى نحو ما جاء في الملاحظات الواردة في البرزين ٦/م ، ٧/م الصادرة عن المكتب العلمي للتحقيق والمحاسبة وشهادة مدير هذا المكتب المدرجة على الصفحات ٦٢ الى ٨٤ من محاضر الدموى - والمعززة كذلك بما تأخذ به المحكمة من باقي البينة الشخصية التي قدمها الطرفان مما تريب عليه قيام المنازعات بين الشركاء وتراجع اداء المستشفى بحيث انعكس كل ذلك عليه في عام ١٩٨٢ وما بعده ودبت خصومات شخصية بين الاطراف ادت الى البغضاء والمشاكرات وما في حكم ذلك ( يؤخذ كل ذلك من البينات الشخصية وبشكل خاص شهادة المحامي ملخي الميخين ص ٥٠ وما بعدها والدكتور هشام ارشيدات ص ٩٤ وما بعدها - فتجسدت كل هذه المعاملات لتؤدي باطباء القطاع الخاص الى عدم التعامل مع المستشفى او الانفصال من هذا التعامل ( تراجع اقوال الاطباء من الشهود ) وأصبح بقاء الشركة باطرافها الثلاثة لا يعني الا تحقيق الخسائر الشخصية لعدم وضوح الارباح التي تتحقق لتوزع على الشركاء . ولما كانت المطالبة باجراء المحاسبة قد اوقفت تماماً على طلب وكيل المدعي فإن المحكمة لا تبحث في هذه المسألة وبالتالي لا تحد من تلحق به الخسائر من الشركاء دون البعض او اي حالة مالية تترتب مع الحسابية .

والمحكمة بعد هذه المناقشة للبيئة تصل الى ان :-

١ - هناك اخلال جوهري مستمر لحق بالشركة المدعي عليها الاولى ولم يستطلع الشركاء تلافيه والتغلب على آثاره السلبية بل انه ادى السى لتقديس هذه الدموى وقد جاء ذلك عن الإدارة غير السليمة للمستشفى ومخالفات شروط المتحدث عملت الإدارة في جو مشحون بالبغضاء والتناكر والتشاجر من جانب الشركاء الذين انقسموا الى فريقين يمثل المدعي اوله ويمثل المدعي عليها الثاني والثالث ثانياً .

٢ - ترتب على ما آلت اليه حالة الشركة ان أصبحت تتعاطى أعمالها بخسارة تتبطل في تراجع أعمال المستشفى وتجد المحكمة تأسيساً على ذلك ان مؤدى ما آلت اليه حالة الشركة هو نسخها وفقاً للمادة ٢٩ من قانون الشركات . اما ما جاء ببرافعات وكلاء المدعي عليهم فمن حيث :

١ . الطلب برد القضية شكلاً لوجود شرط التحكيم أو ما في حكم هذا الطلب فان المحكمة تجد بالرجوع الى الشرط الثامن عشر من عقد الشركة انه ينص على ما يلي بنقته الاولى : ( اذا حصل خلاف ناشيء عن تطبيق احكام هذا العقد و/أو متعلق به فلا يجوز الالتجاء الى القضاء قبل احالة الخلاف الى محكم فرد ) . ان هذه المحكمة تجد ان مؤدى هذا النص ان الخلاف الذي يحال الى التحكيم انما هو ذلك الجانب الذي يتعلق بالخلافات الناشئة عن ذات الصلة بشروط العقد السالفة لهذا النص وهي في مجموعها خلافات لا تخرج عن الخلافات على أمور ادارية او اقتسام ارباح او ما في حكم ذلك .

٢ . اما طلب فسخ الشركة وتصفيته وتعيين مصف في من الأمور التي يتصل بحفظها ومعالجتها بالنقطة المالية وبناء الاقتصاد الوطني ويبقى النظر بهذه الأمور من اختصاص القضاء ولا احتكام فيه . والمحكمة تصل الى ذلك بما تأخذ به طبيعة نص المادة ٢٨ من قانون الشركات حيث جعلت هناك نوعاً من المسخ الذي يقترب حكماً بحال موافق حالة من الحالات المدرجة في هذا النص . فالمسح تترتب عليه اثار ذات صلة في وضع شخصية اعتبارية يؤول الاخذ به بالنتيجة الى حالة من انعدام هذه الشخصية وليس هذا مما يحكم فيه .

٣ . اما القول بان البيئة لم تؤد الى اثبات الاخلالات المعنوية فتقول لا يؤخذ به على ضوء ما توصلت اليه المحكمة اعلاه بما استخلصه من كافة البينات المقدمة في هذه الدموى ( تراجع البينات الشفوية والبرزات الخطية ومنها تقارير مكتب المحاسبة البرزات من ٤/م ، ٧/م وقد عولجت هذه المسائل اعلاه فبما توصلت اليه المحكمة .

٤ . فيما يتعلق بدفع الرسوم فان رئيس المحكمة اتخذ قراراً بتعيين الرسوم كما جاء بشروطه على لائحة الدموى بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٨ باعتبار الدموى دموى فسخ وتصفية شركة ومن هنا فان قرار رئيس المحكمة جاء من هذا الاتجاه باعتبار ان الشق الاخر من المطالبة وهو اجراء المحاسبة انما يأتي نتيجة للسرد بالدموى فسخ فلا مجال للاخذ بما جاء باقوال وكيل المدعي عليه الثاني من هذه الناحية .

٥ . اما المطالبة باستمرار الشركة قائمة بين المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف والمدعي عليه الاول الدكتور احمد السعد فان المحكمة لا تأخذ به لما يلي :

١ - ماوقفت عليه هذه المحكمة من البينات ان الخلاف الحاد انما نشأ بين المدعي الدكتور احمد السعد والمدعي عليه الدكتور عبدالحليم أبو خلف والذي كان مؤدى البيئة استحالة بقائها معاً في مؤسسة واحدة .

٢ - ان هذه المطالبة تعني اخراج الشريك المدعي عليه الثالث وهذا طلب متناقض مع ما توجه اليه المدعي عليه الثاني الدكتور عبدالحليم أبو خلف في البيئة الذي جهد في محاولة اثبات اتفاق هذين الشريكين للعمل معاً والذي توضح لهذه المحكمة ان هناك نوعاً من التوافق والتغارب بين الشريكين بمعزل عن الشريك الثالث المدعي فيبقى هؤلاء الاثنان قريبين في امانية التفاهم والتعامل معاً من هنا فان الطلب في المرافعة بالابقاء على الشركة قائمة بين اثنين هما الدكتور احمد السعد والدكتور عبدالحليم أبو خلف يعتبر سعياً في نقض ما جاء من جهة الدكتور عبدالحليم أبو خلف وهذا السعي مردود وفقاً للقاعدة القانونية .

٣ - ان المحكمة توصلت الى ان الشركة قد آلت الى حال لا يمكن معه الا ان تعمل بخسارة . والمحكمة تشير بذلك الى ما استخلصته من الآثار التي نجمت عن الخلافات والتي اشارت اليها فيما توصلت اليه سابقاً وما جاء أيضاً بالتقارير المتلاحقة للمقيمين على المستشفى الذين استبدلوا تباعاً وكان مددهم ثلاثة حتى وصلت الأمور أحياناً الى عدم القدرة على دفع الأجور . وهذه الحالة وان كانت لاحقة لتاريخ تقديم الدموى الا ان مؤداها ان الشركة كمؤسسة اقتصادية قد آلت الى وضع معه لا تستطيع ان تتعاطى أعمالها بتحقيق ارباح .

ومن هنا فان المصلحة العامة للشركاء أصبحت تستلزم التوقف عند هذا الحد من التعامل بفسخ الشركة ولكل ما توصلت اليه المحكمة اعلاه اقرر وفقاً للمادة ٢٩ من قانون الشركات فسخ الشركة المدعي عليها (شركة مستشفى ميد الفني وابوظلف وميد الواحد وتصفيته وانهاء مهمة القيم عند اكتساب الحكم الدرجة القطعية واعتبار الحامى الاستاذ اسحق الصمري مصفياً لهذه الشركة بباشر مهامه بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية والزام المدعي عليها الشريكين الدكتور عبدالحليم أبو خلف والدكتور احمد عبد الواحد برسوم ونفقات الدموى وبلغ مائة دينار اجور محاميه .

هكذا من الأصل

## قرار امهال

الى المتهمين المخوريين بأدناه الفارين من وجه العدالة

اسم المتهم	رقم القضية	التهمة
عبد العزيز زكي محمد منتصر	٨٥/٦٠ جنایه	السرقه
محمد شحاده حمدان متعب	٨٨/٢٢٦	«
خالد فياض منصور النجدادي	٨٨/٢٢٢	«
ثابت احمد العبادي	٨٨/٢٦٤	«

عملا بأحكام المادة ٢/٢٤٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية - اقرر امهالكم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم أنفسكم الى السلطات القضائية لحاكمية كل منكم من التهمة المبينة ارياء اسم كل واحد منكم ، واذا لم تسلموا أنفسكم خلال هذه المدة تعتبرون فارين من وجه العدالة وتوضع أموالكم تحت ادارة الحكومة بما دبتكم فاريين من وجه العدالة وتضمنون من التصرف بها وتضمنون من اقامة اي دعوى ويعتبر كل تصرف او التزام تتمهون به بعد ذلك باطلا .  
وانني آمر كل فرد من افراد الامن العام بالقضاء القبض عليكم وتسليمكم الى المراجع المختصة .

رئيس محكمة جنایات عمان

## قرار امهال

صادر عن محكمة جنایات الزرقاء

الى المتهمين : ١ . فالح كايد العبدون من الازرق وسكانها فار من وجهه العداله .  
٢ . خميس كايد العبدون من الازرق راعي اغنام فار من وجه العداله ومجهولي محل الاقامة حاليا .  
عملا بالفترة الثانية من المادة ٢٤٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اقرر امهالكم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لتسليم أنفسكم الى السلطات القضائية لحاكمية كل من التهمة المسندة اليكما وهي جرم السرقة بالاشتراك خلافا لاحكام المادتين ٤٠٤ ، ٧٦ من قانون العقوبات وقرر تخويل كافة السلطات القضائية والضابطه للعليه القاء القبض عليكما وتسليمكما الى المراجع القضائية المختصة وتكليف كل شخص يعلم بحل وجودكما ان يخبر عنكما .

وفي حالة عدم تسليم أنفسكم خلال المدة المذكورة اقرر اعتباركما فارين من وجه العداله ووضع أموالكما تحت ادارة الحكومة بما دبتما فارين مع حرمانكما حق التصرف بها ومنكما من اقامة اية دعوى واعتبار كل تصرف تقومون به او تلزموا به او تتمهون به بعد ذلك باطلا وقرر نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتعليقه على باب محكمة البداية وتبلغ المدعي العام المختص هذا القرار ليقوم بدوره بتبليغ مدير تسجيل الاراضي المختص بوضع اشارة الحجز على المقارات واهلاك المتهمين المذكورين .

قاضي محكمة جنایات الزرقاء

## خلاصة حكم جزائي صادر من محكمة جنایات السلط

المشتكى : الحق العام .

الظنين : محمد علي السيد فرج/بصري الجنسية/موقوف

ثبت بالادلة الواردة مجاسة الظنين : لارتكابه جرم احداث عاهه المسند اليه لذلك نقرر في ١٤/٧/١٩٨٧م الحكم وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة ونصف وتضمنه الرسوم محسوبه له مدة توقيفه حكما غيايبا قابلا لاعادة المحاكمة .

هكذا من الاجل

تبليغ احكام جزائية

صادرة عن محكمة صلح جزاء العقوبة بحق المذكورين بانداه / مجهولي محل الإقامة

اسم المحكوم عليه	خلاصة الحكم
ابراهيم سالم الممراني	غرامة عشرين دينار والرسوم
محمد صالح سلامه العطوي	غرامة عشرة دناتير والرسوم
زهير احمد سليم الرواشدة	غرامة ثلاثين دينار والرسوم
عقله عيد سليمان فرج	غرامة عشرين دينار والرسوم
خلف ساري عوض	غرامة عشرين دينار والرسوم
صالح فلاح محمد البيطار	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد عبدالرحمن الرشيد العمري	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد عبدالحميد عبدالطيم	غرامة عشرين دينار والرسوم
محمد اسعد محمود	غرامة عشرين دينار والرسوم
احمد عبداللطيف عواد	غرامة عشرة دناتير والرسوم
محمد علي عيد سليمان	غرامة عشرة دناتير والرسوم
طلعت احمد محمد	غرامة عشرة دناتير والرسوم
سالم احمد النسيم القاسم	غرامة عشرين دينار والرسوم
علي ذيب الميوسف	غرامة عشرة دناتير والرسوم
احمد جبيل جنسدي	غرامة عشرة دناتير والرسوم
يوسف محمد عودم	غرامة عشرين دينار والرسوم
رشاد جبيل السكاكي	غرامة عشرة دناتير والرسوم
صبري اسماغيل طه	غرامة عشرة دناتير والرسوم
مصطفى شفيق علي عثمان	غرامة عشرة دناتير والرسوم
نواف يوسف موسى	غرامة عشرة دناتير والرسوم
آدم سالم محمود	غرامة عشرة دناتير والرسوم
ابراهيم محمد سليمان	غرامة عشرين دينار والرسوم
عمر زكريا صالح	غرامة عشرين دينار والرسوم
سالم مناحي سليمان	غرامة عشرين دينار والرسوم
سالم مناحي سليمان	غرامة عشرة دناتير والرسوم

## منکرات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية أسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقدمة عليهم  
فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم والشهرة	الحكمة	التاريخ	الساعة	التهمة
جريدة الشرق الاوسط	بداية عمان	١٩٨٨/٩/٤	٩ صباحاً	جزائية
محمد علي حافظ	"	١٩٨٨/٩/٤	" ٩	"
هشام علي حافظ	"	١٩٨٨/٩/٤	" ٩	"

کتابخانه